الـــجامعـــــة المستنصريـــــــــــــــــه

مركز الدراسات العربية والدولية

اكتفائية الأمــن الإنساني والقومي في الدولــة العراقيـــــة الحديثـــــة
١٩٢١- ١٩٦٣م

بحث قدمـــــــــــه م . رعـــــــد قاســـــــــــم صالـــــــــــــح ٢٠١٠/٥/١م

المقدمـــة:

تحقيق ألاكتفاء يعني الاجتهاد الناجح لتلبية الحاجات الضروريـــة لضمان بقاء الحياة الكريمة وتقدمها ، وقد ينحصر المعنى في تلبية إشباع حاجة معينة بذاتها. والأمن المقصود ليس الواجب الذي أوكله المجتمع للدولة للدفاع عنه كونها وحدة فـــــــي سياق النظام الدولي حسب بل الأمن في النظرة الشمولية التي ركز عليه أولا السوسيولوجيون عندما حللوا عجز الدول الوطنية عن إشباع الحاجات الضرورية للأفراد وأثر هذا العجز في ضعف القدرة للدفاع عن الدولة، فالظاهرة الاستعمارية هي نتيجة لتفوق شعوب مكتفية أمنيا في المستويات المطلوبة على الشعوب الفقيرة والضعيفة أو الشعوب الغنية والضعيفة ، قد لا تستطيع تحقيق هدفها هذا عندما تجد أمامها مجتمعات متماسكة وتمتلك نوع مؤثر من الأمن الداخلي المستند على الأمن الإنساني ، وفي حالة افتقار الشعوب الضعيفة للأمن الإنساني يرتب ذلك منافذ للتدخلات الدولية والأممية على حساب تصدع الأمن القومي للدول الضعيفة كالحالة في البوسنة للفترة ١٩٩٢ ـ ١٩٩٥ والحالة الراوندية عام ١٩٩٤ والحالة الكمبودية عام ١٩٧٥ والحالة الفلسطينية ما بعد الحرب العالمية الأولى ولغاية يومنا هذا ثم الحالة العراقية والأفغانستانية مع الاحتلال الأمريكي والحالة اللبنانية التي رتبت الطائفية السياسية فيها تقبل الاحتلال الإسرائيلي والتواجد العسكري السوري والتوافق الإقليمي والدولي على حساب تصدع امن الدولة اللبنانية ، والحالة الصومالية لشعب تزداد معاناته الحياتية وانتهاكات حقوقه الأساسية بالشكل الذي جعله عاجزا عن إنتاج دولة متفق على بنائها من قبل جميع الكتل البشرية للشعب الصومالي الذي أصبح لعبة بيد أمراء الحرب والقوى الدولية والاقليمية ، وكلها حالات مازالت تلحق الضرر البالغ بالأمن الإنساني لشعوب هذه الدول ، ان انتهاكات الحقوق الأساسية والحقوق المدنية والسياسية للافراد في هذه الشعوب مع تعرضها الى جرائم التهجير والإبعاد والتعذيب والتهميش والاسترقاء والسجن السري والاغتيال السياسي كلها جرائم ضد الإنسانية رتبت هذه الانتهاكات مضامين جديدة لتصدع الأمن القومي من ناحية التحديات والتهديدات المباشرة وبالذات عند اقترانها بغياب التعليم والعمل مع انتشار الفقر والمرض والتلوث البيئي ، ولهذا نجد تصاعدا مهما للقانون الإنساني في العالم الذي يعالج انتهاكات حقوق الإنسان المقررة في ميثاق الأمم المتحدة كذلك نجده واضحآ في اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية الدائمة التي نشأت في السابع من تموز ١٩٩٨م في المادة ٢٥من النظام الأساسي تحت بند الجرائم ضد الإنسانية (القتل، الإبادة ،التطهير العرقي ، التعذيب ، الاسترقاء ، إجبار الأفراد للقيام بأعمال خارج إرادتهم ، استغلال الأطفال والنساء ، عبودية الديون ، الاتجار بالأشخاص والأعضاء البشرية ، استغلال السجناء ، التنفيذ الأعمى للأوامر العسكرية ، الفصل العنصري وجدار الفصل السكني ، الاضطهاد ،الإبعاد والتطهير العرقي) *. ومن هـــنا شاع مفهوم الأمن الإنساني human security بوصفه غاية للأمن القومي، وهذا ما يفسر أهمية صدور تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٤م الذي أكد على أن الأمن الإنساني يعني حماية الحريات الحيوية وحماية الناس من الأوضاع والأخطار الحرجة وبناء قواهم وخلق النظم الفاعلة التي تمكنهم من البقاء والحفاظ على كرامته العيش ،وقد أرتقي مفهوم الأمن ألانساني في تقارير المنظمات الدولية على اعتبار أنها

الاطار القانوني للحاجات المشروعة للإنسان التي توفر له الاطمئنان وظهرت هذه الأهمية في نشاطات مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة الذي يراقب تمتع الأفراد والجماعات بحقوقهم الإنسانية المدنية والسياسية بعد تفعيل العهد الدولي الصادر عام ١٩٦٦م حتى بلغ عدد الدول المصادقة عليه ١٥٦دولة في ٢٠٠٦م واعتبر المجلس مسألة احترام حقوق الإنسان سمة للشرعية لأي نظام سياسي * ان نضع فرضية بحثنا لإشكالية عدم تحقيق الاكتفائية المطلوبة للأمن القومي للدولة العراقية الحديثة : لا يمكن تحقيق المستوى المطلوب للأمن القومي العراقي إلا بعد تحقيق النسبة الضرورية والمطلوبة من الأمن الإنساني .

المفاهيم :

الأمن الإنساني : يعتبر الأمن الإنساني من المفاهيم الحديثة والهامة فأهميته تكمن بتعلقه في توفير الطمأنينة والحماية والاستقرار لحياة الفرد والجماعة ليرتب لأنظمة الدولة استقرارا يسهل تقدمها وتطورها لإشباع الحاجات الضرورية للافراد كلما تطورت ، ان اقتدار إشباع الحاجات الضرورية للفرد مع التمتع بالحقوق الأساسية والمدنية والسياسية يؤدي الى تكامل البناء النفسي والمادي للانتماء للوطن وتقليص وإذابة مساحات الاغتراف سواء بالهجرة الداخلية والهجرة الخارجية ، ولهذا نجد ان مفهوم الأمن الإنساني قريبا جدا من المدرسة التنموية للأمن القومي كما أشار مارشال كلينارد marshall clinard ووليم بيدل William bddle من رواد المدرسة التنموية لتحقيق هدف الأمن القومي عن طريق إصلاح المجتمع والبناء الاجتماعي العام والتنمية البشرية ليصبح الشعب قادرا على صد التهديدات المباشرة للأمن القومي (١) ، فهو قريب من علم النفس الاجتماعي ومهتم بالفقر poverty والبطالة unemployment وعدم المساواة inequality ومفردات الأمن الغذائي والصحي والبيئي والتعليمي أكثر من اهتمامه بالاستعداد للحرب وقت السلم وتدعيم النصر وقت القتال كما هو حال أهل المدرسة الإستراتيجية للأمن القومي فإذا كان الأمن الاجتماعي معنيا بالجريمة والانحراف والعنف والإرهاب ، والأمن القومي يهدف لامتلاك القدرة والقوة والأسلوب الممكن للدفاع عن بقاء الدولة وحماية مصالحها ، فأن الأمن ألأنساني معنيا بموضوع كل هذا المتعلق بألانسان ، فقد أمر الله تعالى بتحقيق الأمن ألأنساني ومحاصرة توتراته من خلال الزكاة و الصدقة وتوفير التعليم و العلاج و العيش الكريم والاهتما بالزراعة والثروة الحيوانية والعمل والتعاون والتماسك الاجتماعي للحصول على الطمأنينة ونزع الخوف فقد جاء في القرآن الكريم (سورة قريش ألآية ٣-٤ ..بسم الله الرحمن الرحيم .. فليعبدوا رب هذا البيت الذي أطعمهم من جوع وآمنهم من خوف ...صدق الله ألعظيم)، ولهذا نجد من أهداف الأمن ألأنساني في ضمان حياة الأيتام ،المعوقين ،المرضى ،العاطلين ،الأميين ، المهشمين و المغتربين،وهنا يلتقي الأمن ألأنساني مع الأمن القومي في الدول ذات الأنظمة السياسية الشرعية الفاعلة التي تجتهد لتحقيق اكتفاء نسبي من الأمن ألأنساني وكلما كانت نسبة المصادر المحلية أعلى من نســـــبة المصادر الدولية تدعم الأمن القومي والإنساني معا . الدول حاليا تشهد

تكثيفا أسرع وأعمق في العلاقات الدولية فأرتقي الأمن ألأنساني فـــي الرؤية الشمولية للآمن في مضامين السلم الأهلي لعلاقته الوثيقة بقانون ألاستقرار الشرط الأساس لأي تقدم، فأمعنت المجتمعات الساعية للتقدم في ســـحب ومحاصرة وتذويب المتنافرات القابلة للتصعيد لمستويات الصراعات ســـواء كانت عقائدية، عرقية، طبقية، ثقافية أو سياسية فتوضع السياسات لمراقبة تدعيم التماسك المجتمع الذي يشكل أداة ضبط وطنية ملزمة جماعية وقيمة إجبارية قد لا يشعر بها الفرد ولكنة يعتاد عليها من خلال الالتزام بها وتداولها سلوكيا،لأن الفرد يشعر بطمأنينة وآمان عندما يجد إن دولته تملك ألاقتدار للدفاع عن الأرض التي يعيش فوقها بالتماسك الاجتماعي وفق عقيدة عسكرية ممكنة التنفيذ لمعالجة التهديد قبل ظهوره بيد أن أمتلاك مثل هذا الجيش لايتم عن طريق الاستيراد بل من ثنايا المجتمع ، والمجتمع الذي لا يملك الاكتفاء الضروري لأمنه الإنساني لا يستطيع المشاركة بالجهد العسكري ، وقد شاهدنا هذا العجز لدى الشعب العراقي عند تعرض أمنه القومي للنكبة في الاحتلال البريطاني عام ١٩١٧م والاحتلال الأمريكي عام ٢٠٠٣م .

الأمن القومي : شكلت قضية الحياة الآمنة اهتمام الشعوب والمجتمعات ، وكان الأمن هو الباعث الاول وراء العقد الاجتماعي ، واحتل الأمن أولوية كبرى في اهتمامات الدول ، وعلى مدى عقود تصورت الدول ان الأمن يمكن ان يتحقق من خلال الوساطة والتحكيم والمعاهدات الدولية لتوازن القوى حتى قيام الحرب العالمية الأولى التي أنهت هذا التصور وهذه الوسائل لطبيعة تغير عناصر القوة المؤثرة ، فجاءت المادة ١٦ من ميثاق عصبة الأمم لتحدد ملامح نظام الأمن الجماعي ويقوم هذا النظام على فكرة ان أي دولة يعتبرها مجلس العصبة بقرار يحظي بالإجماع معتدية أو خارجة على عهد عصبة الأمم تكون كمن ارتكب عملا عدوانيا ضد كافة الدول ويتعين ان تتخذ الإجراءات الاقتصادية والعسكرية اللازمة ضدها ، وسقط هذا النظام في خضم الانتقال المخيف من المثالية الى واقعية المنافع والصراع حولها حتى جاء نظام الاعتمادية على القوى الكبرى في تحقيق حماية الدولة الضعيفة وبقاء أنظمتها السياسية . بعد الحرب العالمية الثانية وتحت خيمة الأمم المتحدة ومزايا الدول الكبرى المنتصرة في مجلس الأمن أضحى الأمن القومي للدول الضعيفة مرهونا بيد توازن القوى الكبرى الدولية، دول العالم الضعيفة التي لم يرتق اقتدارها لامتلاك عناصر القوة للدفاع عن نفسها بدون الحاجة الماسة للاعتماد عل القوى الكبرى أصبحت ضحية هذه التوازنات ،والدول التي طورت قدرتها مع إشباع حاجات إفراد شعوبها الضرورية الحياتية(الأمن الإنساني) تخلصت أو قللت من خسائر هذه التوازنات المفروضة على امنها (٢)

١ - التصدعات الأمنية حقبة ما قبل قيام الدولة العراقية الحديثة

لابد من تحليل الإحداث والوقائع ذات الصلة قبل إعلان الحكم الملكي عام ١٩٢١م وحتى قيام نظام سياسي أخر مختلف عنه في الخصائص عام ١٩٥٨م لتستمر أوهام الشرعية الثورية في إنتاج أنظمة سياسية عسكرية مهدت لاستقبال الاحتلال وتقبل أحداث ما بعد ٢٠٠٣\٤\٩م بسبب تراكم

عجز الأنظمة السياسية في فرض أو إقناع الدول المجاورة بأنجع الخيارات النافعة له في ظل هشاشة العامل الداخلي وعجز الاعتمادية العراقية على الولايات المتحدة ألأمريكية وحلفائها الدوليين والإقليميين، ومن قبلهم على النظام العربي المتصدع وقبل ذلك على الاتفاقيات الأمنية مع بريطانيا وقبل بريطانيا فشلت الاعتمادية الأمنية على الدولة العثمانية في تحقيق الأمن والسلم للشعب العراقي، ان الاكتفائية الأمنية لا تأتي عن طريق اتفاقية مشتركة وملزمة للطرف العراقي والطرف الدولي بل عن طريق الاقتدار المحلي بالمساهمة بفاعلية في حفظ الأمن الداخلي وثقة العالم بمشروعية هذا الاقتدار. ان غياب هذا الاقتدار له أسبابا تاريخية متصلة ومتفاعلة مع المتنافرات المحلية والاقليمية والدوليـــــة.

لا نستطيع ان ندرس الأمن الإنساني للعراقي بمعزل عن الظروف الموضوعية لنشأت الدولة العراقيـة الحديثة والتي نشأت فـــي ظـــل اتفاقيات القوى العظمى وأوهام الشرعية الثورية لبعض القوى السياسية فورثت إرثا شائكا مـن الأزمات الناسية الحياتية مع غياب الشعور بالأمن للفرد والجماعة بسبب العجز المتراكم والمتداخل لأنظمة الدولة و المجتمع في حماية العراق من الاستقطاب الإقليمي و الدولي ، و من خلال دراسة اثأر الاحتلالات المتعاقبة والمختلفة و الضياع الفكري مابين الإسلامية والإنسانية والقومية والرأسمالية والاشتراكية ومابين العرقية والطائفية والعراقية والقبلية ومابين الحزبية والأسرية (غياب النظرية السياسية المتفق عليها لبناء الدولة) الاهتمام فقط ببناء السلة السياسية ساهم في تسريع تصدع النظام الصحي و التعليمي والاقتصادي و ألقيمي وحالات الأغراب المؤدية للهجرة الداخلية والخارجية مع التهميش المدني و السياسي لأطراف مجتمعية و طوفان الآم العوز وارتفاع مستويات الفقر،كلها كانت أغطية ثقيلة شكلت بيئة نفسية ساعدت على دخول قوات الاحتلال البريطاني لعجز الدولة العثمانية عن تحقيق الأمن ألأنساني للمواطن ، وساهمت أيضا في مساعدة الاحتلال العسكري المباشر الثاني للعراق في ٢٠٠٣/٤/٩ ونهاية دولة ومضمونها الاجتماعي السياسي لتعيد الذاكرة النفسية في الجهة البعيدة من الماضي القريب لأزمات وصراعات وتشوهات خمد بعضها بفعل سطوة الأغطية السلطوية المتعاقبة على العراق ولكنها عجزت في صهرها في بودقة الهوية الجامعة الوطنية فساعدت دوافع التدخلات الإقليمية والدولية لعودتها بشكل مخيف، فجات التجارب الأمنية بعد الاحتلال البريطاني وقبل بناء الدولة العراقية الحديثة عام ١٩٢١ عاجزة عن تحقيق الأهداف الموكلة لها كما هو حال الاحتلال الأمريكي الأخير للعراق ٢٠٠٣ لأنها بنيت بشكل فوقي دون العودة للماضي القريب المؤثر لفهم وتحليل البنيات والمركبات الاجتماعية وتحديات التفاعل الناسي في ظل غياب إشباع الحاجات الضرورية لقرون للآفراد والجماعات فتلكأت التغيرات البنائية الجديدة في تلبية عملية البناء الديمقراطي الجديـــد .

شكلت ألمدخلات المحلية والاقليمية والدولية على المجتمع العراقي خلال القرون الخمسة الماضية منافذ لتكرار التصدع المتواصل للأمن ألأنساني في العراق وأصبح تجاوز أثارها يشكل مهمة صعبة عند البدء لبناء جديد لأنظمة حديثة وهدفيه قائمة على المساواة في الحقوق

والواجبات والفصل بين السلطات وضمان ألأمن والطمأنينة ، فتسييس الهويات الأثينية والمذهبية والثقافة القبلية المذهبية مع ظهور مجاميع مسلحة تابعة لرموز وقيادات هذه الهويات في ظل غياب تشكيلات وأنظمة الدولة ونظام سياسي متفق عليه للكتل البشرية قبل قيام الدولة العراقية الحديثة مدخلا لتعجيز الأنظمة السياسية الغير ديمقراطية في تذويب خطوط الانقسام الناسية وإشباع الحاجات الأساسية لهم . الذاكرة العراقية التاريخية لأربعة قرون مليئة بالصراعات المسلحة الإقليمية على الساحة العراقية بين الدولة العثمانية وحلفائها من آهل السنة المتداخلين مع آهل المذهب الشيعي حيث اعتبرت ألدوله الإيرانية البعض منهم حلفائها، مع تداخل المتغير الوهابي نهاية القرن الثامن عشر في هذا الصراع من خلال تغلل دعاته في المجتمع العراقي، وقد رافق هذا المشهد المتنافر تغلغل أوربي لنصرة النصارى لأغراض النفوذ والمصالح بعد بروز عجز الدولة العثمانية في إحكام السيطرة على الشعوب القاطنة على الأراضي التابعة للسيادة العثمانية ومنها العراق(٣)، صاحب ذلك انقسام الفرد مابين التعاون ألقسري مع المحتل الإيراني والمحتل التركي والتعاون مع التغلغل الروسي والأوربي أو هجرة الأكراد والتركمان والقوقازيين والجركس وغيرها من الأقليات من ساحات القتال التركية - الإيرانية الى المناطق المحصنة طبيعيا في كردستان العراق كمناطق سساقز و زهاو ودرنة والعمادية فاوجد ذلك خليطا ثقافيا لا يمكن أن يرتقي الى الثقافة ألوطنية بسهولة مع انقسام مذهبي قبلي مفروض على الأفراد واحتلال يمعن في التفتيت ، ففي منتصف القرن السابع عشر انقسمت القبائل الكردية مذهبيا فقبائل مثل الكلهور وأردن أتجهت الى إيران وقبائل سهل شهرزور والبشدر أتجهت صوب تركيا (٤) . الانقسام القبلي المذهبي أصاب معظم المجتمع العراقي واتسم بالخطورة إثر أنتشار ألسلاح في القبائل بدوافع تحقيق ولاء مجاميع بشرية لهذا المحتل أو ذاك ولمظاهر الزهو والشأن والتفاخر بين القبائل لأغراض النفوذ والسيطرة على أكثر الأراضي بغياب الوحدة الوطنية الجامعة وسيطرة الدولة ، ومثال على ذلك ما حدث في أوائل القرن السابع عشر حيث سيطر الشيخ مطلك أبو ريشة على البادية الغربية والشمالية بالتعاون مع المحتل التركي تحت مسوغات الدين والمذهب عندما كان الشيخ ناصر بن المهنا يسيطر على البادية الجنوبية تحت المسوغات نفسها مع المحتل ألإيراني . فمن يحلل نتائج الاحتلال الإيراني للعراق عام ١٥٠٨م وعودة الاحتلال التركي عام ١٥٣٤م حتى عام ١٦٢٣م وهو تاريخ الاحتلال الإيراني الثاني للعراق الذي استمر لعام ١٦٣٩م حيث عاود السلطان التركي حكم العراق لتبدأ بعدها فترة حكم الباشاوية التركية من ١٧٠٤م لغاية ١٧٣٣م وكانت أكثر قسوة على العراقيين من حكم الشاة الإيراني والسلطان التركي ، ثم حكم العراق نادر قلي الحاكم الجديد القادم من إيران أثر انهيار الحكم ألصفوي ، وقد تناوب على حكم العراق شخصيات متعصبة وعدائية و شخصيات ساخرة أمثال عثمان الأعرج (طوبال) وأبو ليلة ، حتى آن أحد الولاة باع ولاية بغداد ببضعة ألاف من الدوقات (عملة أوربية وقتذاك) لوالي جديد بعد أن عم الخراب بجميع الأنظمة والخدمات لتعيد العراق الى عصور ألبدائة الأولى(٥) وفي العقد الأخير من القرن السابع عشر ما بعد عام ١٧٩٠م انتشر دعاة المذهب الوهابي بجنوب ووسط العراق يدعون الناس للمذهب الجديد الذي يتنافر مع مذاهبهم مما أضاف لون جديد للصراع وما معارك

ألشيخ ثويني عام ١٧٩٧م وبنو خالد عام ١٧٩٥م مثال بسيط عليه.ثم جاء سليمان أغا باشا عام ١٨٩٠م وحاول إجراء بعض الإصلاحات بضغط من القبائل العربية في المنتفك والزبير ففشل لأنه يمثل الاحتلال (٦) . وبقيت أثار التعصب المذهبي والقبلي تطحن كل خطوة بالاتجاه الصحيح لخير الناس وتعيق المحاولات الوطنية لانتزاع الحكم المحلي الذاتي (٧) . واستمرت المعارك القبلية تمزق المجتمع العراقي ومن أشهر ما تناقلته ألأجيال لآثارها المأساوية معارك بنو لام عام ١٨٧٩م والبو محمد ١٨٨٠م وقبائل شمر والدليم عام ١٨٨٠م وقبائل الفتلة والبوحسن عام ١٨٩٣م (٨) .

أنتهاكات الأمن الإنساني خلال هذه الحقبة :

١-التحلل الاجتماعي وتنوع الثقافات وإلانتماأت ، تعصب الأفراد حول القبائل والمذاهب لأنها البديل المتوفر لتقديم الحماية الأمنية بعد الغياب الكامل لحرية الرأي والتعبير وثقافة التحاور والتسامح .

٢- فقدان الأمن الاقتصادي، ورتب ذلك العوز الشديد للفرد فهو ملك بيد الإقطاع لا يملك الحرية ولا السكن الملائم ولا الأجرة التي تشبع حاجاته ولا تساعده في تربية وتعليم أطفاله .

٣- فقدان الأمن الصحي، فكان الفرد العراقي مكشوفا بدون أية حماية إمام الأمراض المتوطنة والمزمنة والمعدية ،وكانت معدلات الوفيات أثناء الولادة وبعدها مرتفعة بسبب غياب نظام صحي علاجي وقائي للإنسان وللزرع وللثروة الحيوانية، وللإشارة الى حجم فقدان الأمن الصحي ما تعرض له الجيش البريطاني من إصابات مرضية أودت بحياة العديد منهم وأن قائدهم الجنرال مود توفي بمرض الكوليرا في ١٩ تشرين الثاني عند تقدم الجيش الى الموصل(٩) .

٤- فقدان الأمن البيئي ، فالملوثات تحيط به من كل جانب فما يأكله وما يشربه ملوث ،المزروعات تنهشها الآفات الزراعية والعواصف الترابية وموجات الجراد والمياه ألأسنة من مخلفات الأمطار والحيوانات المفترسة ، وتذبذب سقوط الإمطار وارتفاع معدلات حرارة الجو . ناهيك عما كانت الفيضانات النهرية تلحقه من ضرر بيئي مدمر على الزرع والإنسان والحيوان بسبب غياب النظام ألإروائي والزراعي.

٥-انتهاكات الحقوق المدنية من قبل للجيوش الأجنبية المتحاربة (الفرس والأتراك والانكليز والعثمانيين) على الأرض العراقية وخاصة العقود الخمسة التي سبقت قيام الدولة العراقية الحديثة من الاقتتال الدامي من البصرة وحتى شمال العراق حيث كانت الحرب سجالا بينهم كل طرف يمعن ويجتهد في تحقيق النصر على الطرف الأخر بالاستحواذ على ممتلكات الأهالي وثروتهم الزراعية والحيوانية وحتى الأفراد القادرين على حمل السلاح لديمومة عجلة القتال وتعرض الأهالي لتعامل غير أنساني بقيت أثاره حتى بعد إعلان الدولة العراقية الحديثة .

٦- تغيب دور المرآة في النظام الاجتماعي العام وبقي مكبل داخل النظام الأسري فهي تخضع لاستبداد مركب ذكوري واقتصادي و سياسي إقطاعي.

٧- صراع طبقي ما بين كبار ملاكي الأرض من الإقطاع وشيوخ العشائر وهم قلة قليلة من جهة والفقراء والفلاحين والذين يشكلون أكثر من٨٥% (١٠) من الشعب فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى من جهة أخرى ، فرتب ذلك استغلال طبقي و خللا بنيويا مع تغيب الطبقة الوسطى المهمة في تفاعلات الهرم الاجتماعي وطبقة العمال وشريحة الطلبة .

٨- التصنيف التعليمي افرز أكثرية من الأميين وقلة قليله من المتعلمين في علوم الدين واللغة فلا يوجد أي توطين للعلم الحديث العصري . ورتب أنتشار الجهل المتأثر بالخرافة والأسطورة .

٩- التباعد الثقافي العربي مع الثقافات الغير عربية من التركية والفارسية والكردية والأشورية واليهودية والقوقازية والجركسية بسبب التناحر الذي زرعه وجذره الاحتلال المتنوع الأوجه والمصادر ،فرتب ذلك صراعات ثقافية استمرت انعكاساتها بعد قيام الدولة العراقية الحديثة .

تصدعات الأمن القومي للمجتمع العراقي قبل انبثاق الدولة العراقية الحديثة :

١-العراقيون انشغلوا عن مقاومة الاحتلالات من اجل الموازنة مع الكفاح لغرض البقاء على الحياة ضد الخوف من البرد والحر وافتراس الحيوانات وعواصف الرياح وتذبذب الإمطار وفيضانات الأنهار والإمراض الفتاكة للإنسان والحيوان والزرع وتسمم الأكل والمياه

٢-العراقيون عاشوا الخوف من محاولات السلب والنهب من قبل جياع القبائل الأخرى والخوف من إتباع المحتل في الولايات العراقية من رجالات الأمن والإداريين والخوف من التجنيد ألقسري للخدمة العسكرية الطويلة الأجل والمجهولة المصير .

أن تقدم الانكليزي ومن معه من الهنود لإزاحة التركي ومن معه من الجرس والشيشان لا يعني للعراقي الذي لا يملك وعيا أهمية بقدر اهتمامه بما يحصل عليه من غذاء وملبس من هذا الجيش أو ذلك أو اهتمامه بإخفاء منتجوه الزراعي وممتلكاته الحيوانية عن عيون الغزاة فعمليات الكر والفر والهزيمة المتبادلة مابين المتحاربين كان يدفع ثمنها العراقي بالقتل من الطرفين معا لغياب ثقتهما بالعراقي ولغياب ولاء العراقي لهما معا(١١) فكانت عملية دخول الاحتلال البريطاني للعراق وتعرض المدنيين العراقيين لإعمال وحشية * هي تواصل لعمليات الخوف ومتساوية لمخاطر الفيضان والحر والبرد والعوز والجهل والمرض . وهنالك تشابه ذلك مع البيئة النفسية للعراقيين قبيل الاحتلال الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣ .

٢- حقبة أنشـاء الـدولة العراقيـــــــــة الحديـثـة(العهدالملكي١٩٢١م):

الدولة العراقية الحديثة تم إنتاجها وفق معايير نظرية الحروب والصراعات بتقاسم مكاسب الحروب الدولية ونتائجها ما بين المنتصرين ، ولفهم انتهاكات الأمن الإنساني للشعب العراقي في هذه الدولة الجديدة وأثره على الأمن القومي ، لابد من تحليل الوقائع الاجتماعية السكانية والثقافية والاقتصادية والسياسية لتحديد أهم الانتهاكات المؤثرة .

١-المضمون الاجتماعي السكاني : يأخذ هذا المضمون الأهمية البالغة في العمليات الأولى لبناء رموز وتشكيلات الدول الجديدة ،لذلك أراد المحتل البريطاني ان يجعل من الخارطة الديمغرافية والطائفية للكتل البشرية والقوى الاجتماعية السياسية العراقية بعيدة عن نظريات التوافق والتلاحم والعقد الاجتماعي. الاحتلال في وقت قوة انتشار الظاهرة الاستعمارية لا يعطي أية ضمانة لدعم التلاحم الاجتماعي وتحقيق الحقوق المدنية والسياسية، لذلك وجدنا إشكالية واضحة في شرعية الحكم الذي أنتجته بريطانيا فلماذا تربع على العرش أميرا من خارج العراق ؟ وأهمل تنصيب أي من مرشحي أهل العراق مثل طالب النقيب والشيخ خزعل مراد الدين نجل السلطان عبد الحميد والباشا هادي العمري ؟ الاحتلال البريطاني كان يجذر التحلل الاجتماعي لأن التحلل يعني الفوضى في العامل المحلي الذي يعتبر مفيدا لأي احتلال خارجي لخدمة هدف السيطرة الذي يتحقق كاملا على أنقاض جسم متنافر الأجزاء. إن العنصر المهم في المجتمع الذي يمكنه من أنتاج دولة حديثة قوية هو المدنية أي الجماعات المنظمة سياسيا بشكل طوعي ، فقبل احتلال بريطانيا للعراق كانت تدعم الفكر القومي وحركاتة السياسية لغرض تقويض السيطرة التركية على الأراضي العربية الخاضعة لها بالشكل الذي يعيق تقديم الدعم المؤثر لحليفتها ألمانيا في حربها ضد بريطانيا وهذا ما أكدته الوثائق البريطانية لاحقا (١٢) فظهرت الصحف الداعمة لهذا الغرض في أوربا مثل صحيفة اليقظة العربية عام ١٩٠٥م والمؤتمر الوطني العربي عام ١٩١٣م ووطدوا علاقتهم بالوجهاء والضباط ورؤساء القبائل ومهدوا لتشكيل قوات عربية متعاونة مع الانكليز ضد تركيا وألمانيا لقاء وعد بمنح العرب مملكه عربية موحدة بيد أن هذه الوعود لم يكتب لها لتحقق لان ضمان السيطرة الطويلة هو التفتيت . وما يتعلق بموضوع بحثنا أن بريطانيا بمجرد سيطرتها على معظم الأراضي العراقية غيرت هذه السياسة لظهور وعي عربي حركي يتصارع مع القوالب العرقية والمذهبية والقبلية التي اتسعت وتعمقت بشكل واسع فترة الحكم التركي - الإيراني وحيث إن الهدف الاستراتيجي البريطاني هو ١- نفط وموقع العراق ٢- وأمن بقاء القوات البريطانية ٣- غلق جميع المنافذ لعودة النفوذ التركي وامتيازاته النفطية القانونية والشرعية والتي تفتقر إليها بريطانيا ولقطع إمكانية قيام تعاون أمريكي - فرنسي أوربي مع تركيا في مساعيها للحصول على حقها النفطي وبقائها مسيطرة على ولاية الموصل التي كانت تشمل معظم أراضي شمال العراق فعملت بريطانيا على إشراك القوى العظمى في امتيازات النفط وسحب ولاية الموصل من تركيا الاتاتوركية الجديدة لقاء إشراكها بحصة في امتيازات النفط (١٣) وهذا يتطلب بالنسبة لمصالحها الاستراتيجة إبقاء الشعب العراقي في تشقق دائم وعوز مستمر وتخلف معمم وخوف يعيق التفكير

والفعل السديدين، فبقيت الأقليات دون حقوق والتنصل للوعود مع الأكراد و الأشوريين والتركمان والتعامل مع الأكثرية من العرب كقبائل سنية وشيعية وفق السياسة المعروفة فرق كي تسد أو ما يطلق عليها حاليا أجعل الفوضى الأمنية والمجتمعية في صفوف الآخرين لتحصل على المنافع البناءة ، وجاء بناء دولة باسم العراق وتحت ضغط ثورة ١٩٢٠م الشعبية بأدوات لا تنتج دولة برموز ونظم تشبع حاجات الشعب من التعليم والصحة والعمل والاطمئنان للمستقبل وهـــــي مدخلات منطقيــة لبناء التماسك الاجتماعي على أنقاض التحلل الناسي الذي يعاني منة العراقيون.

٢-المضمون السياسي : انطلقت بريطانيا في ذلك من إستراتيجية دولية لسياستها الخارجية مع الدول الخاضعة لانتدابها أو وصايتها أو احتلالها وجوهر هذه الإستراتيجية مستندة على مقررات مؤتمر كامبل بنرمان المنعقد عام ١٩٠٧م في لندن وأبرز توصيات هذا المؤتمر (العمل على إعاقة تقدم العالم غير الأوربي وتطوره بحرمانه من التعليم والتنظيم والرفاهية حتى يطمئن الاستعمار فيه أطول مدة ممكنة)(١٤) ولهذا تكون النظام السياسي قسرا مقيدا باتفاقيات أمنية وعسكرية واقتصادية ونفطية عجزت الحكومات العراقية المتعاقبة منذ تشكيل الوزارة الأولى في ٢٥ تشرين ألأول عام ١٩٢٠م ولغاية ١٣ تموز عام ١٩٥٧م والبالغة ٥٣ حكومة (١٥) من تحقيق الأمن الداخلــي وامتلاك ألاقتدار بكفاية نسبية تحمي الإنسان ليحمي الدولة العراقية الجديدة بدون الاعتمادية المطلقة على بريطانيا التي عززت ذلك بوضع مستشاريها في قيادة نظم الدولة الجديدة فعلى سبيل المثال كان داود بك الحيدري وزير العدلية كرمز عام ١٩٢٨م اما القيادة بيد مستر دراور ونستر هوبر ،كذلك الحال في وزارة الدفاع الوزير محمد أمين زكي والقيادة بيد المستشار جنرال لوخ سي في مقر الوزارة مع وجود مستشارين في الوحدات العسكرية الفرعية وفي وزارة المواصلات والا شغال الوزير عبد المحسن شلاش ومستشاريه أصحاب القرار هم مستر ويتلي ومستر موركن كذلك الحال في وزارة الصحة والتعليم ، ذلك نمط العمل في جميع مؤسسات الدولة العراقية الحديثة وقتذاك (١٦)، وهذا ما يفسر إعلان حالات الطوارئ فترة الهيمنة البريطانية ١٦ مرة بسبب مطالبة الناس بالإصلاحات ألمعاشيه والاجتماعية والسياسية ليشبعوا حاجة الأمن وألإطمئنان(١٨) بيد إن تشكيلة الحكومات القائمة على المحاصة المذهبية والعرقية المستمرة تعجز عن تنفيذ ذلك فعندما كانت نسبة الشيعة أكثر ٥٥% لمجموع السكان أعطيت لهم من الوظائف العامة بنسبة ٢٦% ليس حبا بغيرهم بل من اجل إدامة التشقق في المجتمع كذلك حال الأكراد لا وجود لمناصب لهم في الوظائف العامة تتناسب مع نسبتهم المجتمعية ١٦% (١٧) واستمرت القولبة السياسية للإفراد والجماعات في إطار الثقافة القبلية والمذهبية بالحجم الأكبر من الذين امتلكوا الوعي السياسي للمطالبة بالوحدة الوطنية والهوية الجامعة ،أدى ذلك الى فشل جميع الانتفاضات السياسية الوطنية، وإن الصراع القبائلي المذهبي السياسي أضاف ضعفا جديدا للعامل الداخــلي، فلا الكتل البشريــة العراقيــة قادرة على إنتاج كتلــة حيويــة لتحقيق تماسك ذاتي نسبيا لفرض التغيير على الحكومات ولا الحكومات قادرة على احتواء الكتل البشرية والسيطرة عليها بسبب المذهبية القبلية السياسية ، و عبر عن هذا الوضع ألملك فيصل قبيل وفاته عام ١٩٣٣م فذكر (ان القبائل اقوي من الحكومة ، فهي تملك أكرمن مائة إلف بندقية بينما الحكومة لأتملك

سوى خمسة عشر إلف بندقية .. ثم يسترسل ويقول لا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه) (١٨) أما على صعيد الاقتتال المتبادل بين العشائر نفسها من اجل النفوذ السياسي بعيدا عن الحكومة ولكنها تشغل وتستنزف طاقات الحكومة وتلحق ألخوف بالأفراد فشهد العهد الملكي صراعات عنيفة مثل انتفاضة الفلاحين عام ١٩٢٢م وانتفاضة سوق الشيوخ عام ١٩٣٥م وانتفاضة الفلاحين ضد الإقطاعيين من آل ياور في الموصل عام ١٩٤٦م وعصيان آل ازيرج ضد الإقطاعيين في العمارة عام ١٩٥٢م كذلك الحال في المناطق الشمالية فقد شهدت انتفاضات فلاحيه ضد الإقطاع من كبار الملاكين للأعوام ١٩٥٤- ١٩٥٥-١٩٥٦-١٩٥٨م (١٩)

٣-المضمون الاقتصادي : كذلك تشير الوقائع الاقتصادية في المدن أن عدد العمال كان محدودا جدا لغياب القطاع الخاص المؤثر واعتماد النشاط الاقتصادي على الاستيراد الأجنبي مع بدائية الإعمال الحرفية لانتشار الجهل والأمية لدى معظم الناس ومن امتلك تحصيلا دراسيا ابتدائيا عمل لدى مؤسسات الدولة وأصبحت إرادته مرهونة لديها ومن حصل على التعليم العالي فهو من أبناء المتنفذين في السلطة السياسية (٢٠)، هذا في المدن اما في الأرياف والمناطق البعيدة عن مراكز المدن نجد الأمية والفقر منتشران في النظام الاجتماعي القبلي حيت ملكية الأرض ومن يعمل فيها للشيوع أصحاب الأراضي الواسعة التي زادت ملكية البعض منهم على المليون دونم وحسب الاحصاأت وقتها أن ٢٧٢ من الشيوخ يملكون ٦ ملايين من الأراضي الزراعية إضافة الى نصيب الأسرة الحاكمة والمقدرة بأكثر من ١٧٧ ألف دونم من أحسن أراضي العراق وأجودها (٢١) ومعظم سكان هذه المناطق يعيشون تحت أو عند خط الفقر بأجر يفي بالبقاء على الحياة فقط وهذا ما يفسر تنوع الهجرات الداخلية للفلاحين واستمرارها فغياب الأمن الصحي والمعيشي مرتبط بظاهرة الاستبداد المركب على الفرد من السلطة السياسية والسلطة الاجتماعية الاقتصادية القبليـــــــــة فلا يستطيع الفلاح أن ينتج ويعيش بالاطمئنان مع للآخرين وهو محروم من الامن والاطمئنان على عائلته ومستقبل قوت أطفاله ولهذا كان هنالك عودة للإغارة والنهب والسطو بمظاهرها البدائية الأولى ، وفي الوجيز عن غياب الأمن الإنساني في العراق لهذه الحقبة نستطيع إن نقول أن أكثر من٨٥% من السكان والبالغ عددهم ٢,٩٦٨,٠٥٤مليون نسمة من مجموع السكان الكلي لإحصاء عام ١٩٢٧م يعيشون في الأرياف المتخلفة والبوادي الموحشة ويخضعون لقهر الإقطاع والطبيعة وأعمالهم الاقتصادية بدائية جدا لا تستطيع ان تكون نظاما اقتصاديا يمكن الاعتماد على نموه وتطوره ، وبموجب إحصاء ١٩٥٧م حيث بلغ عدد السكان ٦,٥٣٨,١٠٩* مليون نسمة قدرت الإحصائيات وقتذاك أن أكثر من ١,٥ مليون فلاح لا يملكون ارض طيلة الحكم الملكي (٢٢) ويعيشون في أكثر من ١٠٠٠٠ قرية تفتقد لمستلزمات العيش الكريم . وعلى الرغم من انتقال النظام الاقتصادي من الكفاف الشديد الى التجارة الخارجية بفعل الإنتاج النفطي إلا ان عائدات النفط كانت تصرف على التسليح العسكري وعلى توريد السلع والخدمات الانكليزية ولا تصرف لصالح الاقتصاد العراقي وتحسين ظروف عمل الفلاح والعامل والكاسب ، وفشلت سياسة تحديد الأراضي القبلية الواسعة الى أسلوب الملكية الصغيرة (الطابو) لغرض الاستثمار الزراعي والصناعي والسكني فبقيت نسبة الأراضي للملكية الخاصة اقل من ٢٠% من مجموع الأراضي

البور وأراضي الأوقاف الدينية مع وجود اختلال طبقي واسع في ملكية الأراضي الصالحة للزراعة والسكن فقلة من كبار المالكين يتملكون ٩٨% منها وتشمل نسبة ٢ % لبقية الشعب (٢٣) وهذا ما يفسر انتشار بيوت الطين والصفيح في عموم مدن وقرى العراق (٢٤) وفشلت خطط مجلس الأعمار في تحسين المستوى المعيشي للافراد واقتصرت منافعه على مشاريع تخدم الدولة وتشكيلاتها ، كما فشل القطاع الخاص المتخلف والذي كان يشكل نسبة ٧٨% من الناتج المحلي عدا النفط في تحسين ظروف العمل والعمال والإجراء من الفلاحين وتقديم الخدمات الصحية والتعليمية لهم مع غياب القوانين والضمانات الاجتماعية والمالية للعاملين والمتقاعدين منهم (٢٥) .

٤-المضمون الثقافي : انتشر التمحور الثقافي حول المذهب والعرق بعيدا عن هوية ناسية جامعة ، فصنف الاحتلال البريطاني العراقيين الى العرب ٧٥% والكرد١٦% والتركمان ٤ % والاثوريين ١٥ % والأرمن والإيرانيين والشبك واليهود والهنود ٢٥ % وفق التعداد السكاني العراقي لإحصاء عام ١٩٥٧م ، وشكل المسلمون نسبة أكثر من٩٥% والمسـيحيون ١,٨% واليهود٠٢ % واليزيديون ٠١ % والصابئة ٠١ % بموجب التصنيف المذهبي لإحصاء ١٩٤٧م (٢٦) ، اليهود تناقص عددهم بعد حرب ١٩٤٨ممن ٨٧٥٠٠ نسمة الى ١٩٠٦ نسمة حسب إحصاء عام ١٩٥٧م (٢٧) وكان إتباع المذهب الشيعي بحدود ٥٤% والسني بحدود ٤٦ % يعيشون بثقافات منغلقة بدون عقد اجتماعي قابل للنجاح (٢٧) ولا يوجد نظام تربوي وتعليمي يدفع بهذا الاتجاه غير الدافع الديني والقيمي الذي تعرض للتشويهات المذهبية والعرقية ، ورتب ذلك انتهاكات أمنية إنسانية من قبل الاطراف القوية على الاطراف الأقل قوة في المجتمع العراقي خارج قوة وإرادة الدولة .

انتهاكات الأمن الإنساني خلال حقبة العهد الملكي :

١-تصدع الأمن النفسي للعراقي بسبب الازدواجية الشخصية للمعايير المفروضة عليـه وصراع الثقافات التي تقف عاجزة عن تحقيق ما يحتاجه العراقي ، فالقيم والثقافة الموروثة عنده عبر الأجيال تتنافر مع القيم والثقافات الوافدة إليه عن طريق المحتل (المنتدب) البريطاني وبعض الطلاب الذين درسوا في أوربا أو في المدارس المحدودة في المدن العراقية أو عن طريق العاملين في المؤسسات والمهن الخاضعة للإدارة الأجنبية من الهنود ومتعددي الجنسية ، حيث شهد العراق بناء مراكز سكن حضرية قرب المواقع النفطية في كركوك وخانقين والموصل في عين زالة والبصرة ، ففي كركوك بلغ التجمع السكاني الحضري الجديد عام ١٩٣٠م ٢٦ ألف نسمة وفي خانقين ١٠ آلاف نسمة لنفس العام وقفز عدد سكان البصرة الى الضعف تقريبا ٤٧٠ ألف نسمة لنفس العام أيضا ، ناهيك عن التجمعات السكانية الحضرية الجديدة والمحدودة في المحطات النفطية الحدودية في h1 h2 h3 h4 &k1 k2 k3 (٢٨)،والجديد من الثقافة التي بثتها إذاعة بغداد بعد افتتاحها الأول في ١٩٣٦/٧/١م وافتتاح محطة تلفزيون بغداد في ١٩٥٦/٥/٢م ، مع أنتشار ظواهر الانحراف السلوكي في تنامي بؤر تعاطي الخمور والزنا والشذوذ في مراكز المدن،

فهو يحاول التوفيق بينهما دون جدوى و مما ساهم أيضا في تباعد العقل الخاص عن العقل العام استبدال المحتل البريطاني القوانين العثمانية بقوانين هندية وبريطانية في الشؤون المدنية والتجارية والعقابية وفي تشريع نظام دعاوي العشائر المدنية (٢٩). فبعد تطبيق قانون المناطق المحتلة في ٢٩ آذار ١٩١٧م أسس أول محكمة شرعية في بغداد يوم ٢٢ حزيران وأول محكمة صلح في بغداد أيضا يوم ٢ تموز من نفس العام ، وأستمر ألإشراف على بناء النظام التشريعي .

٢-فقدان الأمن السياسي للفرد والجماعة ،جاءت معاهدة سيفرsevres بتاريخ ١١أب ١٩٢٠م مضرة جدا لتركيا نتيجة معاهدة فرساي الدولية بعد الحرب العالمية الاولى وخاصة بعد استيلاء الايطاليون واليونانيون على مناطق مهمة من الأناضول وارتسمت ملامح إيجاد مخرج للمسألة الكردية وفق المصالح البريطانية والتنصل من الوعود حق تقرير المصير التي منحتها بريطانيا للأكراد في جنوب تركيا وشمال العراق خاصة عندما أصدرت بيانها عام ١٩٢٢ ، ساعد ذلك في ظهور ردود فعل قومية العنيفة من داخل تركيا نجحت في طرد اليونانيين وإبعاد الفرنسيين والأرمن عن أراضيها لتستقر الحدود الحالية لتركيا فجاءت معاهدة لوزان lausan عام ١٩٢٣م أكثر إنصافا لتركيا فاندفعت بالمطالبة بمنطقة الموصل و لواء الأسكندرون (٣٠) فخلق ذلك تخوفا في نفوس اكراد العراق وعرب الموصل إضافة لتخوفهم من المحتل البريطاني الجديد الذي نكل بأبناء ثورة العشرين وأمعن في مصالحه على حساب حقوق شعوب المنطقة وتزامن ذلك مع تخوف الأحزاب والقوى الوطنية التي تشكلت بعد الانتداب البريطاني من لاضطهاده عند معارضتهم القيود المكبلة لحرية العراقيين التي وضعتها بريطانيا في القانون الأساسي (الدستور) والاتفاقية الأمنية العراقية البريطانية لعام ١٩٢٢ – ١٩٣٠م فجميع أفراد الأحزاب التي أجيزت قبل بدء الحياة النيابية أو بعدها أو التي تشكلت أثر أزمة الدولة الحديثة العراقية مع تركيا الاتاتوركية في تقرير مصير الموصل وكردستان (اندلاع الحركات المسلحة الكردية عام ١٩٣١م) تعرضوا لمخاطر الاعتقال والسجن والمطاردة ولعل أحداث انعقاد المجلس التأسيسي لشهري أيار وحزيران عام ١٩٢٤ لإجبار ممثلي الأحزاب للمصادقة على المعاهدة مع بريطانيا وما صاحبها من انتهاكات للحقوق السياسية ، وتكرر هذا في انحراف النظام البرلماني في تحقيق الأمن السياسي للفرد في النصوص الدستورية واليات تشكيل الوزارات وإعفائها والإجراءات وانتقائية الموافقة على تشكيل الأحزاب السياسية وقوة الإرادة الملكية في حل وبقاء البرلمان إثر إيداع سيادة الأمة لدى الملك واعتبار مهامه حقوقا وليست واجبات كما جاء في المادة ١٩ من الباب الثاني (الملك وحقوقه) من دستور العراق عام ١٩٢٥م(٣١)، فالأمن السياسي بيد الملك وإرادة الملك بيد الانكليز الذين حاربوا حرية الرأي والتعبير وأمعنوا بالإقصاء ضد القوى المعارضة للحكومة والأمثلة كثيرة على ذلك فعملية ترهيب المعترضين على مسودة الدستور في المجلس التأسيسي قبل إقرار الدستور عام ١٩٢٥م وانتحار رئيس الوزراء محسن السعدون يوم ١٣ تشرين الثاني ١٩٢٩م إثر فشله بالتخلص من قيود الملك والانكليز، واعتقالات إضراب عمال شركة التنوير (الكهرباء) عام ١٩٣٣م (٣٢) وتداعيات انقلاب بكر صدقي عام ١٩٣٦م وزيارة أمين الحسيني لبغداد عام ١٩٣٩م في وقت تنامي النفوذ الألماني وانحسار نفوذ الانكليز واندلاع المحاولة الانقلابية

العسكرية في مايس١٩٤١م ضد الوجود الانكليزي،فاستمرت الاعتقالات لتتواصل مع المشاركين في انتفاضات نكبة الحرب مع إسرائيل ١٩٤٨م والمتظاهرون المؤيدون لخروج مصر من الهيمنة البريطانية ١٩٥٢م ، مع انتفاضات الفلاحون التي عمت مدن العراق في كركوك واربيل عام ١٩٥٥م والديوانية عام ١٩٥٧م والفرات الأوسط عام ١٩٥٨م (٣٣) .

٣-فقدان الأمن الصحي والتعليمي والمعيشي: بموجب إحصاء عام ١٩٤٧م نسبة سكان الارياف٧٥%، تقلصت الى٦٥ % في إحصاء ١٩٥٧م بسبب الهجرة للمدينة للبحث عن الارتزاق بعد تصدع الإنتاج الزراعي والحيواني (٣٤) ناهيك لافتقاد سكان الأرياف من القبائل المستقرة في سهول دجلة والفرات والقبائل الرحل في البوادي والصحراء الغربية الى المرافق الصحية والتعليمية والوقائية والماء الصالح للشرب ، فكانت أساليب الشعوذة والدجل والخرافات تسود المدركات ويمتهن بعض العرافين والمشايخ العلاج الطبي والختان وقلع الأسنان والحجامة ، اقتصرت خدمات الدولة في التعليم والصحة في المدن وخاصة بغداد لأبناء العاملين مع الاحتلال البريطاني ومحدودة جدا في الاقضية ومعدومة في الأرياف ولهذا انتشر المرض والجهل ففي إحصائية صحية لعام ١٩٥٧ أظهرت نسبة المصابين في بغداد والبصرة والموصل بالملاريا بحدود ١٥-٢٠%من مجموع سكان هذه المدن وفيها اليسير من الخدمات فما حال ألأرياف وهي تفتقد كليا لهذه الخدمات (٣٥) فارتفعت نسبة الوفيات فيها الى ٤٠% ونسبة ٦٦% من سكان العراق يعيشون في بيوت لا تتوفر فيها الشروط الصحية، و٣٨% من السكان للأعمار ٢٠ ــ ٥٩ وهي أعمار العمل وإعالة الغوائل كانوا يعانون من توترات **الخوف** مابين الإيراد المالي القليل والتكاليف المعيشية العالية فلا يستطيعون دفع تكاليف العلاج *في ظل غياب الحملات الوقائية والرعاية الاجتماعية للأحداث والسجناء والمسنين والمكفوفين والمعاقين واليتامى والمشردين(٣٦) كذلك في إحصائية طبية لعام١٩٦١م أظهرت وجود ٢٢٥٨٩١ مصاب بالتدرن منذ سنين ونسبة ٢١% من سكان بغداد و١٤% من سكان البصرة و١٤% من سكان الموصل مصابون بالملاريا وهنالك نسب خطيرة لإمراض الجدري والتيفوئيد والجذام وشلل الأطفال

*إحصائية من الواقع الصحي المتردي في العراق قبل تغييرعام١٩٥٨

المدينة	المستشفيات الحكومية	عدد الأسرة
بغداد	٢٨	٣٦١٢
البصرة	٩	٦٩٣
الموصل	٨	٨٤٧

كما توسعت الأمية مع الزيادة السكانية وتخلف النظام التعليمي فعدد مدارس البنين عام ١٩٣٠م بحدود ٢٤٧ ومدارس البنات ٤٢ مدرسة واصل التعليم منهن بعد الابتدائية نسبة ٢٥%(٣٧) وارتفعت أعداد المدارس عام ١٩٥٧م الى ١٠٤٦ للبنين و ٢٦٦ للبنات وهو معدل لا يتناسب مع الزيادة السكانية إضافة لبقاء المعدل المنخفض للاعداد الكادر التعليمي (٦٥٠٠ معلم ومعلمة) .

أثر انتهاكات الأمن الإنساني العراقي في الأمن القومي :

الأمن القومي العراقي كان على عاتق بريطانيا بشكل قانوني وعملي لفترة ألانتداب ١٩١٩لغاية ١٩٣٠م ، وتناقصت قدرة بريطانيا لضمان هذه المهمة بسبب أعباء الحرب العالمية الثانية ،فتنازلت عن خط الدفاع الأول في تركيا وإيران واليونان الى الولايات المتحدة الأمريكية وفق مبدأ ترومان لمواجهة النفوذ السوفيتي المتصاعد (٣٨) وقتذاك، وحيث تصاعدت حدة الاختلافات الإقليمية مابين الأسرة الهاشمية والتيارات الجديدة للتيار العربي والتيارات الاشتراكية والشيوعية فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي انتشرت بفعل هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين الأولى عام ١٩٤٨م وتغير السلطة السياسية في مصر الى نظام سياسي يدعو ألى نشر الفكر القومي العربي ويسعى الى إحداث تغيير سياسي لصالحة في الوطن العربي فجاء المتغير الدولي والمتغير الإقليمي ليلقي بضلاله على الواقع العراقي بتوترات سياسية على الأفراد والجماعات داخل العراق ، فأرادت بريطانيا تغيير إستراتيجيتها مع بقاء الهدف أثر تصاعد المد القومي المقترن بالمطالبة الكبيرة لأمن ألإفراد ألأنساني والسياسي للعراقيين ،وحاولت في بورت سموث عقد معاهدة أخف وطأة مع العراق ولكن الرأي العام العراقي أجهضها فلم تستطيع إبدال المعاهدة الأمنية لعام ١٩٣١م والتي تنتهي مدتها في ١٩٥٧م وبذلك تصدعت الاعتمادية الأمنية العراقية على بريطانيا دون ظهور بوادر قوة محلية تعوض عنها ، اما عن الوضع الإقليمي حاول النظام السياسي تكوين مظلة إقليمية للحماية وإقناع بريطانيا بالتوجه صوب التعاون مع سوريا وخاصة بعد مواجهتها التهديد المباشر بعد الحرب مع إسرائيل عام ١٩٤٨م وازدادت هذه الجهود بعد انقلاب حسني الزعيم في سورية عام ١٩٤٩ بيد إن المساعدة والتدخل السعوديان حالا دون إتمام هذا التعاون خوفا من تمدد النفوذ الهاشمي حيث بقيت العلاقات متوترة بين الأسرة الهاشمية والأسرة السعودية (٣٩) إضافة الى استمرار المواجهات القتالية بين العشائر في الحدود المتاخمة للبلدين، مع تمدد النفوذ الألماني في جارة العراق إيران ليشكل ذلك تهديدا على امن النظام السياسي العراقي ، اما عن تركيا التي كانت تنظر بعين القومية الطورانية لعودة نفوذها للعراق ، وسوريا حيث يتصاعد المد القومي فيها لتنطلق منها أوهام الشرعية الثورية بصيغة الانقلابات العسكرية عقبه الانقلاب العسكري عام ١٩٥٢م في مصر وقيام التجربة الأولى لتوحيد سوريا ومصر بأهداف قومية عربية ، فشكلت هذه المتغيرات تهديدا مباشرة للنظام السياسي العراقي في وقت تصاعد ضعف الحماية البريطانية التي دفعت بغداد لمحاولة بناء حلف إقليمي مع تركيا وإيران ولم تتحمس له الولايات المتحدة الأمريكية إلا بالقدر الذي يرتب وجود حاجز أمام التغلغل السوفيتي للمنطقة وهذا ما يفسر ذهاب القوات العراقية في ربيع ١٩٥٦م باسم حلف بغداد لنجدة القوات الإيرانية ضد قبيلة فنرودي المتهمة بالشيوعية وفي تشرين الثاني ١٩٥٦م ثم حشدت القوات التركية جيشها على الحدود السورية تحت شعار محاربة التغلغل ألشيوعي فيها (٤٠)، فأصبحت مهمة هذا الحلف واضحة في حماية المصالح الغربية وليس تحقيق نسبة من الاكتفاء الأمني القومي للعراق ، ولم ينجح مشروع الاتحاد الهاشمي مع الأردن ومقترح دخول الكويت فيه

لتحقيق قدر من الأمن ألإقليمي ، أثر تعاظم التغلغل السوفيتي من خلال الشيوعية الناشئة في العراق والناصرية القادمة من مصر كقوى متصارعة تصدع الأمن القومي للدولة العراقية يتصاعد مع التداعي المستمر للأمن الإنساني للشعب العراقي وبذلك عجز العراقيون في دعم أمنهم القومي وفشلت الاعتمادية الأمنية على بريطانيا في حماية النظام السياسي من المتغيرات المفاجئة.

٣- حقبة الانقلابات العسكرية (أوهام الشرعية الثورية)

الانقلاب العسكري (ثورة) لعام ١٩٥٨م : أن التأييد الشعبي النسبي للانقلاب العسكري كان ينطوي على قدر كبير من التوتر strain يشعر الناس أن حاجاتهم لم تشبع وأن الأنساق الاقتصادية والصحية والتعليمية والأمنية في حالة فوضى (٤١)، وهذا ما يبرر تسميته بالثورة .

الوقائع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية حقبة الحكم العسكري :

السؤال هنا كيف كان الأمن ألأنساني في مضامين هذه الوقائع ؟ ماذا فعل ألأنقلابيون لمعاجلة انتهاكاته قبل طرح مشروع تحدي هيمنة الغرب وامتلاك القدرة للدفاع عن الوطن العراقي ؟

١- المضمون الاقتصادي : قلة الإنتاج بالمقارنة مع عدد السكان ومتوالية زياداتهم الغير طبيعية بسبب زيادة معدل الوفيات والإمراض ألتي تفتك بالإنسان والنبات والحيوان ومآسي الفيضانات المتكررة وغياب الحماية من حرارة الجو وبرودته على الإنسان والملوحة والتلوث والأراضي المتصحرة والمتروكة والتي قدرت بثلثي ألاراضي والثلث ألأخر ٧٥% منه ملك للدولة لا يجد المزارع فيها الحافز للاجتهاد في ظل غياب تنظيم قانوني يضمن إنتاجه و مستقبله ومستقبل أطفاله ، والنسبة الباقية يمتلكها الإقطاع حليف الدولة الملكية السابقة فجاء قانون ألإصلاح الزراعي رقم ٣٠ لسنة ١٩٥٨م ليصحح قسمة الإنتاج لصالح الفلاح من نسبة ٥/٢ بموجب قانون ٥٥ لسنة ١٩٣٢م حيث كانت القسمة تتم بموجب الأعراف التي يشرف عليها ألإقطاع الى نسبة ٢/١ إذا كان السقي على كاهل الفلاح وعلى ٣/١ إذا كان السقي على كاهل الإقطاع (٤٢) ولم يقدم الدعم المادي في العدد وألادوات والأسمدة والإرواء والتسويق والخزن والتصدير وآلت نتائج هذا التقسيم الجديد الى ضرب الوشائج الاجتماعية في الريف وخلق التنافر والارتياب المتبادل مابين الفلاحين من جهة وألا قطاع من جهة أخرى بعد أن أصبح الحد الأعلى للملكية ألف دونم للأرض المروية وإلفي دونم للأرض المطرية ، وجاءت مسائل التباطؤ في سداد التعويضات للملاكين الكبار عن ألاراضي ألتي انتزعت عنهم مدخلا لخلق العداوة المتبادلة والخوف المتبادل بينهم ، وأضحت الموازنة بين الزيادة السكانية وإنتاجية الأرض مختلة بعد أن أرتفع عدد سكان العراق من (خمسة ملايين وسبعمائة وثلاثون ألف نسمة عام ١٩٥٥م الى ستة ملايين وستمائة وخمسون ألف عام ١٩٦٠م) وتراجعت نسبة ألإنتاج الزراعي للدخل القومي من ٦٠%عام ١٩٥١م ألى أقل من ٢٤% بعد عام

١٩٥٨م(٤٣) في ظل ارتفاع النسبة المالية المخصصة لمصاريف الجيش والشرطة الى ٤٠ %من المبلغ الإجمالي المخطط لبناء الدولة الجديدة(٤٤) .

٢- المضمون الاجتماعي : في ظل تفشي الأمية في المدينة والريف الذي أعتبر المصدر لأخطر للأمراض ،فقد قدرت إحصائيات الأمم المتحدة عدد طلاب المدارس في جميع المراحل عام ١٩٥٤م بحدود خمسة وستون ألف طالب وهذا يعني أن النظام الجديد لم يستلم رأسمال اجتماعي ولاستطيع أعداده إلا بعد عقدين من تاريخ مجيئه في عام ١٩٥٨م ،وفعلا تم إنشاء جامعات وأعدا ديات في الموصل والبصرة إضافة الى بغداد مع معاهد زراعية وصناعية وتجارية وثقافية م وإنشاء مراكز محو الأمية لكن لقولبة السياسية والحاجة للزمن المبرمج غطتا على هدف التنمية البشرية المطلوبة(٤٥) فكانت بمثابة زيادة في خيارات الميسورين حيث بقي الحرمان التعليمي من نصيب الأكثرية الفقيرة (٤٦)

٣- المضمون الثقافي : كان التصدع الأمني الغذائي الصحي التعليمي السكني مع انتشار العوز بسبب انتشار البطالة وغياب السيطرة على الفيضانات أسبابا لتفجير ظاهرة الاغتراب المكاني والفكري فتقطع التواصل مع الأرض بالهجرة الواسعة الى المدن والى الأفكار الثورية للبحث عن حلول ترتب قدرا من أمل الاكتفاء الأمني للحياة ، ناهيك عن تعرض الهاجرين لمشاكل التعايش والاندماج مع أهل المدن في الثقافات والعادات والمنافسة على العمل الحرفي المحدود جدا ،فقد قدرت الإحصائيات في السنين الأولى للعهد الجمهوري أن عدد الذين هم في سن العمل نحو ٣,٦٠٠ ثلاثة ملايين وستمائة ألف نسمة لم يمارس العمل الاقتصادي سوى نصف هذا العدد أما النصف الأخر فهو في بطالة كاملة (٤٧)،وأغلب الذين يعملون مسجلين في التنظيمات النقابية التي كانت تثقف العمال ثقافة طبقية تحمل في طياتها الصراع الطبقي لمكونات الشعب العراقي خاصة بعد ازدياد عدد العمال حيث بلغ عددهم عام ١٩٥٨م أكثر من ٨٥٠ ثمانمائة وخمسون ألف عامل في ظل ارتفاع المواد ألاستهلاكية الضرورية بعد عام ١٩٥٨م بنسبة ٤٠% عما كانت علية قبل ذلك ليؤجج ذلك فيهم الشحنات الانفعالية ضد أرباب العمل والميسورين من العراقيين ، كما ان تنامي ضريبة الدخل على المواطنين لتشكل نسبة ٢٥ % من الميزانية في الوقت الذي شكلت أزمة السكن تهديدا لاطمئنان الفرد بعد ارتفاع بدل الإيجارات لتستنزف ٣٥% من إيرادات الأفراد (٤٨) هي الاخرى سببا في انتشار ثقافات الثورة والتغيير الراديكالي في صفوف الفقراء، ولم تفلح سياسات الإسكان وتوزيع ألاراضي في تحقيق ألاطمئنان للفلاحين المهاجرين أو للعمال والفقراء في تضييق مساحات التنافر الثقافي الطبقي لخلو المناطق السكنية الجديدة حول المدن من المستلزمات الصحية والتعليمية والاتصالات والمواصلات المناسبة لبناء ثقافة التماسك والتكامل والتسامح ، إضافة الى مواجهه العمال وأغلبهم كانوا يمتهنون الزراعة مع المهاجرين من الأرياف إشكالية فض المنازعات حيث كانت المنازعات في الأرياف يحكم فيها بموجب ثقافة الأعراف السائدة كما نصت المادة ٨٨ من القانون الأساسي للفترة الملكية ،اما آهل المدن فيخضعون للقانون المدني الوضعي وجاء الدستور العراقي الجديد المؤقت بعد عام ١٩٥٨م في

المادة التاسعة التي تشير على خضوع الجميع سواسية أمام القانون بدون تمييز(٤٩) فرتب ذلك إشكالية مابين ثقافة الأعراف والثقافة القانونية الوضعية فخلقت توترا ثقافيا .

٤- المضمون السياسي : الصراعات السياسية مابين القوى الاجتماعية والدينية والاقتصادية والحزبية التي تؤمن بالشرعية الثورية أي استلام السلطة السياسية عن طريق فرض القوة وبالذات للتنظيمات الحزبية الشيوعية والقومية المتطرفة ، فأخذت الجماعات القومية تلاحق الجماعات الشيوعية الملاحقة من الجماعات الدينية ، فتدور الملاحقة ضمن الدائرة نفسها من الجماعات الشيوعية المقربة من السلطة السياسية على الجماعات الدينية والقومية في تسييس شبة تام للقوات المسلحة التي كان من المفروض عليها الحيادية في الصراعات السياسية ، وتخوف القطاع التجاري والصناعي الخاصين من التوجهات الاشتراكية للسلطة السياسية وميلها الشديد صوب المعسكر الشيوعي الشرقي بعد ان أرتفع عدد أعضاء غرفة تجارة بغداد عام ١٩٥٧الى حدود ٢٨١٢ من ٢٨٨ عام ١٩٢٨م وهبط عددهم الى ١٩ عام ١٩٥٩م(٥٠)،فشكل تخوفهم هذا سببا لتراجع النشاط الاقتصادي وإلحاق الضرر بألا فراد ،في ظل بيئة نفسية فكرية متعاكسة الاتجاهات ومتقاطعة من أقصى اليسار الى أقصى اليمين متمحورة حول الأحزاب والنقابات و القبلية والطائفة وتغيرت المناهج التعليمية والاعلامية والثقافية من العربية الإسلامية والغربية الى ألاشتراكية الشيوعية الماركسية المتغلغلة في أنظمة الدولة الجديدة والتي لم تكتمل بعد وبالإكراه عن طريق ميليشيات حزبية تحت مسميات الأنصار والمقاومة الشعبية ،فعاش معظم ألأفراد وخاصة في المدن تحت هاجس الاغتيال السياسي والاعتقال من قبل أجهزة الحكومة القريبة من المجاميع الشيوعية التي خلقت توترا في المدن الدينية المعروفة بنسيجها الاجتماعي الديني المحافظ ومنها كربلاء والنجف فصدرت بيانات وفتاوى تحذر وتحرم من التعامل مع الجماعات الشيوعية المتغلغلة في المدن المقدسة عند الشيعة تصدرتها فتوى السيد محسن الحكيم عام ١٩٥٩م وتقاربه مع الأزهر في وقت إمامه الشيخ محمود شلتوت لمواجهة المد الشيوعي ، مع انقسام المواقف المعلنة إزاء إحداث الموصل والمحاولة الفاشلة العسكرية للعقيد الركن عبد الوهاب الشواف في الموصل عام ١٩٥٩م(٥١) ، وقبلها المحاولة الفاشلة لمبدر الكيلاني وعبد الرحيم الراوي عام ١٩٥٨ إي بعد (ثورة ١٩٥٨) والمحاولة الفاشلة لاغتيال الزعيم عبد الكريم قاسم *الذي جمع بيده كامل السلطات التنفيذية أثر تجميد دور مجلس السيادة وتجميد عملية إصدار دستور دائم للبلد ووضع دستور مؤقت

تاريخ المحاولـــــــة	*اهم محاولات الانقلاب والاغتيال ضد الزعيم عبد الكريم خلال حكمه ٤,٥ سنة
١٩٥٨/١٢/٩م	محاولة انقلاب قادها الضباط مبدر الكيلاني وعبد الرحمن الراوي
١٩٥٩/٣/٧م	محاولة انقلاب قادها الضباط عبد الوهاب الشواف وناظم الطبقجلي
١٩٥٩/١٠/٧م	محاولة اغتيال فاشلة نظمها حزب البعث
١٩٦٢/٣/١٢م	محاولة اغتيال فاشلة نظمها حزب البعث
١٩٦٢/٧/١٧م	محاولة اغتيال فاشلة نظمها حزب البعث
١٩٦٣/١/١٩م	محاولة انقلاب عسكرة فاشلة نظمها حزب البعث
١٩٦٣/٢/٨م	عملية انقلاب ناجحة نفذها عسكريون ومدنيون من العبثيين والقوميين

ورغم تأكيد الدستور المؤقت على الحقوق المدنية والسياسية للافراد لكن الوقائع لم تشير الى إي تطبيق عملي مؤسساتي لضمان هذه الحقوق ، وبقيت الأحزاب في أطار الخوف من الاعتقال لعدم وجود الغطاء القانوني الشرعي لعملها السياسي، عاش الفرد العراقي في بيئة سياسية نفسية متوترة في أجواء محاكم الثورة برئاسة فاضل عباس المهداوي (محاكم الشعب) (٥٢) ، مع تنامي سطوة (لجان صيانة الجمهورية وحركة أنصار السلم) التي تفصل أو تبعد من تجده مناوئا ومخالفا للتوجهات السياسية للحاكم والحزب الشيوعي عن الوظائف العامة وجاء قانون تنظيم الجمعيات في الأول من كانون الثاني عام ١٩٦١م ليمنح الموافقة على تشكيل بعض الأحزاب المؤيدة لها وعدم الموافقة لعمل وتشكيل الأحزاب المختلفة معها (رخصت الحكومة الحزب الشيوعي المقرب لها الذي كان يرأسه داوود الصايغ ورفضت الترخيص للحزب الشيوعي الذي كان يتزعمه زكي خيري، والموافقة للحزب الوطني الديمقراطي برأسه كامل الجادرجي والحزب الوطني التقدمي الذي يرأسه محمد حديد والحزب الإسلامي والحزب الديمقراطي الكردستاني ورفضت الترخيص للحزب الجمهوري وحزب التحرير، وحزب البعث، مع تنامي الصراع في المؤسسة ألعسكرية التي أنتجت انقلاب ١٤ تموز ١٩٥٨ مابين الضباط المؤيدين والمناوئين لعبد الكريم قاسم ،فهشاشة المرتكزات التي يستند إليها رأس السلطة السياسية مدنيا وعسكريا لا تخدم الشعارات المناوئة للغرب ولشركات النفط التي التفت على زيادة إنتاج النفط العراقي البالغة ٣٣%لإشباع عطش أمريكا والغرب لهذه المادة الإستراتيجية بتخفيض حصة الحكومة العراقية بجعل نسبة الريع المخصصة للحكومة ضمن المبلغ المدفوع لها كضريبة الدخل ، مع زيادة نسب التكاليف المستقطعة لصالح الشركات من السعر المعلن لبرميل النفط الذي وصل صافي ما تستلم الحكومة جراء بيعة ٥، ٧٦سنت لعام ١٩٥٩ بمجموع الإنتاج لهذه السنة ٤٠,٨٩٧,٦٧٦ طنا، وبقيت هذه المعدلات للسنين الثلاثة القادمة متقاربة (٥٣) في ظل أجواء عدائية داخلية وخارجية ولاسيما بعد صدور قانون ٨٠ لعام ١٩٦١م الذي يمنح الحق السيادي للحكومة بالسيطرة على معظم الأراضي المحتوية على احتياطي النفط في العراق، بعد إعلان الزعيم عبد الكريم قاسم في ٤حزيران عام ١٩٥٩م انسحاب العراق من المنطقة الإسترلينية ورغم تحرر الدينار العراقي من قيود غطاء الكتلة الإسترلينية وسلبيات تضخمها بعد الحرب العالمية الثانية لكن هذا الإجراء يتطلب ضمان قوي محلي ودولي أساسه الاستقرار والتطور السياسي والاقتصادي المحليان ، كما يتطلب رفض الإعلان البريطاني باستقلال الكويت في ١٩ حزيران عام ١٩٦١م من خلال تصريح عبد الكريم قاسم بالمؤتمر الصحفي المنعقد في وزارة الدفاع في ٢٥ حزيران ١٩٦١م حيث أكد بتابعية الكويت للعراق استعدادا سياسيا وعسكريا ودبلوماسيا قبل عملية خلق أزمة إقليمية خطيرة (٥٤) ، ومن المنطقي إن يمتلك هذا الاستعداد اساساً متينا من القوة البشرية المتمتعة بألا من الإنساني لتدعيم الأمن القومي وليس تصارع القوى المحلية في إطار العوز والمرض والجهل والتهميش .

انتهاكات الأمن الإنساني العراقي خلال هذه الحقبة :

١ـاستمرار العداوة التقليدية بين الفلاحين وأصحاب ألأراضي الكبيرة التي انتزعت منهم الأراضي ، من جهة وبين سكان الريف وسكان المناطق الحضرية في المدن من جهة أخرى على اعتبار إن أهل المدن هم أصحاب مشاكل الضرائب والعادات الجديدة السيئة والغريبة عن عادات أهل الريف، ويحملون ثقافات تفضل العمال على الفلاحين وتتهم شيوخ العشائر بالرجعية والخيانة الوطنية .

٢ـتشقق وتنازع مابين أحياء المدن في الولاءات الفكرية السياسية الثورية القومية والشيوعية والإسلامية'في ظل غياب ثقافة التسامح والتحاور وتفتت الهوية الوطنية الجامعة .

٣ـتناحر طبقي مابين التجار وأرباب العمل والطبقة الوسطى والعمال لتصارع الثقافات السياسية .

٤ـقولبة التعليم لصالح توجهات الحكومة رتب شللا في تعميقه وتوسعه ، (٥٥) ناهيك عن عجز مراكز محو الأمية من استيعاب وتعليم الأعداد الهائلة للأميين المهتمين بالبحث عن الخبز قبل التعليم.

٥ـعجز الأنظمة الجديدة القائمة على النمط الاشتراكي في إشباع الحاجات الضرورية للأفراد وخاصة في مجالي الارتزاق والسكن ، فمعدلات البطالة مرتفعة رغم صدور قانون العمل رقم واحد لسنة ١٩٥٨م وقانون الضمان الاجتماعي لسنة١٩٥٩م (٥٦). بسبب امتصاص الميزانية العسكرية لمعظم عائدات النفط وغياب المشاريع الإستراتيجية الكبرى وبقاء ثقافة الاقتصاد الحر .

٦ـفشل عمليات الوقاية ولتلقيح ضد الإمراض المعدية المنتشرة في كامل مدن وأقضيه ونواحي العراق وكما هو موضح في نموذج جدول التلقيح أدناه في محافظة الموصل فقط لعام ١٩٦٠م

ألتلقاح	عدد ألذكور	عدد ألإناث	ألمجموع
ألتلقيح ضد ألجدري	١٥٨٣٠	١٣٢٩٣	٢٩١٢٣
ألتلقاح ضد ألكزاز والخناق والسعال ألديكي	١٣٢٦٧	١١٢٠٦	٢٤٤٧٣
ألتلقاح ضد شلل ألأطفال	٢٢٠	١٦	٣٨٠
التلقاح ضد ألتيفوئيد	٨١٤١٥	٣٥٣١١	٩٦٧٢٦

أثر انتهاكات الأمن ألأنساني على الأمن القومي :

متغير ١٤/ تموز / ١٩٥٨م بالعراق حدث في الوقت الذي اجتهدت قوى المعسكر الغربي في بناء جدار عازل من إيران وتركيا والمتوسط والخليج العربي ضد التغلغل السوفيتي فكان هذا المتغير تحديا لها ارتقى ألي مستوى التهديد المباشر لمصالحها ونفوذها أثر قانون النفط رقم ٨٠ لسنة ١٩٦١م الذي سحب ٩٩,٥ من الأراضي النفطية الخاضعة لشركات النفط الغربية ، وقبله الاجتهاد في أنشاء منظمة أوبك لسحب تأثير الغرب في تحديد أسعار وكميات الإنتاج للنفط حيث عقد الاجتماع التأسيسي للمنظمة في ٩ سبتمبر ١٩٦٠م ببغداد (٥٧)، وقبل ذلك أيضا انسحاب العراق من حلف بغداد في ١٩٥٩/٣/٢٤م مع مطالبة السلطة السياسية في العراق بإعادة أمارة الكويت

الغنية بالنفط للسيادة العراقية ، تزامن هذا مع انحراف العراق نحو المعسكر الشيوعي باتفاقيات ثقافية واقتصادية وعسكرية أبرها الاتفاقية الموقعة مع الاتحاد السوفيتي في ١٩٥٩/٣/٢٩م ، اما **على الصعيد الإقليمي** فأن العلاقات متوترة مع الأردن بسبب العداء الذي حصل مع العائلة الهاشمية إضافة الى بقاء النفوذ البريطاني كمرتكز في الأردن يعمل على العودة للعراق ،والعلاقات مع السعودية لم تكن أفضل منها ، فالسعودية تنظر بعين الريبة للنظام الجديد في العراق والذي يحمل أفكار وتطلعات متنافرة مع النظام السياسي في السعودية ، وإيران التي أعاد الغرب فيها الشاه محمد رضا وأعاد معه كامل نفوذه فيها لم يكن على استعداد للتخلي عن نفوذه في العراق ، وتركيا المحاذية للعراق من شماله والمتداخلة معه في المسألة الكردية كانت مهمتها التعاون مع الحلف الأطلسي لصد النفوذ الشيوعي السوفيتي صوب الشرق الأوسط وليس السكوت بالقفز فوقها نحو العراق فعملت على تقويض الأمن القومي العراقي مع الدول المجاورة للعراق والمتنافرة معه (٥٨) المتتبع لديناميكية الحراك السياسي الاجتماعي الاقتصادي في العراق يجد أن القيادة السياسية لحكومة العراق لا تقف على دعائم تؤهلها لمواجهة التحديات الداخلية المتمثلة في الانقسامات والصراعات في المؤسسة العسكرية و المركبات الاجتماعية والبني الاقتصادية ولا التحديات والتهديدات الخارجية ، فمن كان يراقب المشهد العراقي عن كثب يؤكد أن عملية أزاحه قائد الحكومة آتية لا ريب فيها ، الجواب موجود في خصائص المؤسسة العسكرية العراقية وشدة تناقضاتها التي ترتب عجزا عن حماية النظام وشدة تصدعات الأمن ألأنساني للأفراد ألذي يحرمهم من التواصل مع النظام السلطوي الذي يقبع على أراض فيها من الثروات التي يحتاجها الأخر ون الأقوياء ، ومن يتابع بيانات الحزب الشيوعي العراقي في الأعوام ١٩٥٩-١٩٦٠-١٩٦١-١٩٦٢م المحسوب بموالاته للنظام السياسي بموجب استطلاعات الرأي العام وقتذاك تجد هذا الأخير كان يؤكد على ضرورة معالجة مظاهر الفقر والبطالة وتردي الأوضاع ألمعاشيه والصحية والبيئية وتشاطره الرأي القوى الإسلامية والقومية بغض النظر عن طبيعة لدوافع(٥٩)

الخاتمة : تهديد الأمن القومي مفهومه الاستراتيجي هو بلوغ تعارض الغايات مرحلة يتعذر معها إيجاد حل سلمي للدولة يوفر الحد الأدنى من أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري ، مقابل قصور قدرتها لموازنة الضغوط الخارجية ، فدراسة التهديدات ينبغي معها تحليل عناصره الداخلية والخارجية ، ولا معنى للعنصر الداخلي بدون فهم أمن الأفراد ألأنساني . وانه لامناص من التفريق في هذا الصدد بين قادة يحملون فكرا سياسيا يرى في السياسة عملا حضاريا يهدف الى تقدم المجتمع وتطوره وقادة يحملون فكرا سياسيا يتخذ من السياسة فنا لتسويغ أساليب التسلط والقمع وتقديمها للناس تحت أقنعة مزيفة من اجل إسكاتهم عن المطالبة بحقوقهم .تلك الحقوق التي يتقبلها ويعمل بها أصحاب الفكر السياسي الحضاري فقـــط .وفي عالم اليوم أضحى تصدع الأمن الإنساني لا يقتصر في تداعياته في ضعف وهشاشة أنظمة الدولة وخاصة نظامها الدفاعي بل يتعدى ذلك ليكون مدخلا ومبررا للتدخل الأجنبي تحت ذرائع محاربة الفقر العالمي وتدعيم السلم الأهلي وحماية الأقليات وحقوق الإنسان .

المصـــــادر :

*المواد ٥٤،٤٣،٤، ٣ من الميثاق أشارت بوضوح الى التدابير الواجب اتخاذها ضد هذه الانتهاكات انظر : ـد احمد فتحي سرور - القانون الدولي الإنساني - دار المستقبل العربي - بيروت ٢٠٠٣ ص ١٧

*- النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام ١٩٩٨ ومحاضر منظمة العفو الدولية وتقارير هيئة مراقبة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة للأعوام ٢٠٠٣- ٢٠٠٥ أمثلة على ذلك لمزيد من المعلومات انظر :انظر : وليم نجيب جورج نصار - مفهوم الجرائم ضد الإنسانية في القانون الدولي - مركز دراسات الوحدة العربية - بيروت ٢٠٠٨ ص ص ١٨٩-١٩٠ -٢٩٧ك كذلك شريف عقلم مستشار الجنة الاستشارية للصليب الأحمر- المحكمة الجنائية الدولية ـالموائمات الدستورية والتشريعية- مشروع قانون نموذجي crc / ط٤ ٢٠٠٦م . كذلك المستشار القانوني عبد الحق بن ميمونة – الاختصاص التكميلي للمحكمة الجنائية الدولية وعلاقته باختصاص المحاكم الوطنية – المستقبل العربي العدد ٣٦٣ لسنة ٢٠٠٩م ص ٥٠

١- د عدنان ياسين مصطفى – الأمن الإنساني وتحديات الاندماج الاجتماعي في العراق – بيت الحكمة – العدد ١٩ لسنة ٢٠٠٨م ص٤٣ كذلك انظر k.annan : renewal amid transition , Annan report on the work of the organization , 1997 ,p12

٢- د غازي صالح نهار – مصادر تهديد الأمن القومي العربي الداخلية – دراسة في الأمن والتنمية – اربد-الاردن – ١٩٩٨ ط ٢ ص ص ١٦، ١٧ كذلك ليدل هاروت –صين تيزو – فن الحرب دار القدس بيروت ط ١ ١٩٧٥م ص ٧٣

٣- ستيفن هيمسلي – أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث –ترجمة جعفر الخياط – مكتبة اليقظة ط ٦ ١٩٨١م ص ٤٦

٤- باقر أمين الورد – حوادث بغداد في ١٢ قرن – مكتبة النهضة بغداد ١٩٨٩م ص ١٩٧

٥-ستيفن هيمسلي-م س ذ ص ٥٦

٦- المصدر نفسه ص ٩١

٧- د عبد الرحمن البزاز – العراق من الاحتلال حتى الاستقلال – بغداد ص ص ٦٢ – ١٠٨

٨-د علي الوردي – دراسة في طبيعة المجتمع العراقي – منشورات سعيد بن خبير – قم – ص ١٧٤

٩-د علي وتوت – الدولة والمجتمع في العراق المعاصر – مركز دراسات المشرق العربي – بيروت -٢٠٠٨م ص ١١٨

١٠- عبد علي سلمان – المجتمع الريفي في العراق – وزارة الثقافة والإعلام بغداد ١٩٨٠م ص ٩٨

١١- لمزيد من المعلومات انظر :عمر الديراوي –الحرب العالمية الاولى- عرض مصور – دار الملايين – بيروت – ص ٤٧١ – ص ٤٩٦ ، كذلك رسل برادون – حصار الكوت – ترجمة سليم طه –مكتبة إحياء التراث العربي – بغداد١٩٨٥ ص ١٧٩

*شكل الحلفاء والمنظمات الغير حكومية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى محاكم عديدة للنظر في انتهاكات الجيوش المتحاربة ضد المدنيين العزل للحقوق الإنسانية وللاتفاقيات الدولية وأصدرت العديد من القرارات لكنها لم تنصف الشعوب العربية وبالذات الشعب العراقي خلال فترة الحرب العالمية الأولى ، انظر : د محمود شريف بسيوني - مدخل لدراسة القانون الدولي -وزارة الحقوق - بغداد ٢٠٠٥ ص ص ٩٤ - ١٢٨

١٢-د نوري عبد الحميد - التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق - بغداد ١٩٨٠ ص ص ٨٧-٨٨ كذلك اندره نوسشي - الصراعات النفطية في الشرق الأوسط - دار الحقيقة بيروت ص ٨٩

١٣- بيير روندو – مستقبل الشرق الأوسط –ترجمة نجدة ظاهر – كتاب الملايين بيروت ١٩٥٩م ص ١١٠

١٤-د حسن صبري الخولي - سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين - مجلد ١ دار المعارف بمصر ١٩٧٣ ص ١١

١٥-عبد الرزاق الحسني - جبهة الاتحاد الوطني - آفاق عربية - العدد ٨ أب ١٩٩٠ ص ٢٣٥

١٦-انظر : مورو بيرجر - العالم العربي اليوم - ترجمة محي الدين محمد - دار شعر بيروت - ١٩٦٣ ص ص ٢٠٤-٢٠٦

١٧-علي وتوت - الدولة والمجتمع في العراق المعا صر - م س ذ ص ١٥٦

١٨-عبد الرزاق الحسني - تاريخ الوزارات العراقية - ج ١٠ - الشؤون الثقافية العامة - بغداد ١٩٨٨ ص ٣٢١

١٩-انظر : د ليث عبد الحسن الزبيدي - ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ في العراق - مكتبة اليقظة العربية - بغداد ١٩٨١ ص ٣٣

٢٠-د علي وتوت - م س ذ ص ٥٣٧

٢١-عبد الرزاق الحسني - جبهة الاتحاد الوطني - م س ذ ص ٤٨

٢٢-عادل إبراهيم - التاريخ الاقتصادي للشرق الأدنى - المؤتمر الأكاديمي الدولي في لندن١٩٦٧/٦/٤-منشورات وزارة وزارة الثقافة والإعلام - بغداد ١٩٨٨ص ص ١٢٣-١٣٦

٢٣- لمزيد من المعلومات انظر : د خالد العاني - موسوعة العراق الحديث - الدار العربية للموسوعات - ١٩٧٧ ص ص ٥١-٥٢

٢٤-د عبد المنعم السد علي -مجلس الأعمار تطور الدولة في النشاط الاقتصادي – دراسات عربية العدد ٦/٥ آذار ١٩٩٠م ص ١٠

٢٥-المصدر نفسه ص ١٣

٢٦-الجمهورية العراقية - وزارة الداخلية -مديرية النفوس العامة - المجموعة الإحصائية لتسجيل ١٩٥٧ خ٧ مطبعة الزهراء ١٩٥٧ص ص ٢٧-٢٧٥

٢٧- لمزيد من المعلومات انظر :رشيد خيون – لاهوت السياسة للأحزاب والحركات الدينية في العراق – دراسات عراقية ٢٠٠٩م ص ص ٤٧-١٥٦ كذلك كتابه الأديان والمذاهب في العراق - منشورات الجمل - ألمانيا ٢٠٠٣ ص ص ١٩-٢٠

٢٨-د محمد السماك - النفط والسياسة السكانية في العراق - النفط والتنمية العدد السادس ١٩٧٨ ص ص ٣٠-٣١

٢٩-د علي وتوت -م س ذ ص ٢٦٠

٢٩- د خليل إبراهيم - د جعفر عباس - تاريخ العراق المعاصر - جامعة الموصل ١٩٨٩ ص ٧٦ ص

٣٠- ل . كارل براون – السياسة الدولية والشرق الأوسط – ترجمة د سعد ناجي – دار الشؤون الثقافية العامة – بغداد ١٩٨٧م ص ص ١٩٠ – ١٩١

٣١- د فائز عزيز اسعد– انحراف النظام البرلماني في العراق– ١٩٢٥-١٩٥٨م دار البستان للصحافة والنسر–ط ٣ بغداد ٢٠٠٥م ص ١٣٧

٣٢- انظر : د ليث عبد الحسن الزبيدي –ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م في العراق – م س ذ ص ١٨١

٣٣- رحيم كاظم شمخي – محمد فاضل الجمالي ودوره السياسي ونهجه التربوي حتى عام ١٩٥٨م –جامعة البصرة ١٩٨٨م ص ١٨١

٣٤- سوسن عبد العزيز عبد الوهاب- التطورات الاجتماعية في العراق ١٩٥٨-١٩٦٣ رسالة ماجستير الجامعة المستنصرية ٢٠٠٤م ص ١١٣ كذلك انظر د ليث عبد الحسن م س ذ- ص ٣٣-٣٤

٣٥-المصدر نفسه ص ١١٥ كذلك أزاد محمد على – دور الإسكان الحضري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية – النفط والتنمية – العدد السادس – السنة الرابعة آذار ١٩٧٨ ص ص ٦٢، ١٧٩

٣٦-ياسين سعد – بنية المجتمع العراقي- العهد الجمهوري ١٩٥٨-١٩٦٣م الجامعة المستنصرية – أطروحة دكتوراه ٢٠٠٦م – ص ١٧٧

٣٧-الجمهورية العراقية – وزارة الاقتصاد- المجموعة الإحصائية السنوية العامة لسنة ١٩٥٨م ص ١٢١

٣٨- فاروق صالح العمر- ثورة مايس ١٩٤١ ودول الجوار - بيت الحكمة بغداد٢٠٠٢ ص ص ٣٤-٩٤ . كذلك كارل براون - م س ذ ص ١٤٦

٣٩-بيير روندو- م س ذ –ص ١٥٢ كذلك عبد الرزاق الحسني م س ذ –ص ٣٧١

٤٠- المصدر انفسه- ص ١٥٣ كذلك د حسن صبري الخولي م س ذ –ص ٨١٢

٤١-عبد الرزاق الحسني – تاريخ الوزارات العراقية – ج ٧ ص ٢٦٠ كذلك ج ١٠ ص ص ٩٣- ١٤٣

٤٢-عبد علي سلمان – م س ذ – ص ١٤٢

٤٣-سوسن عبد العزيز عبد الوهاب- م س ذ ص ٦٤

٤٤- د ليث عبد الحسن الزبيدي – م س ذ ٠ ص ٢٦٦

٤٥-مورو بيرجر- م س ذ ص ٢١٧

٤٦-علي الوردي- م س ذ – ص ٢٢٠

٤٧– سوسن عبد العزيز – م س ذ – ص ١٣٥ ولزيد من المعلومات انظر: حنا بطاطو – العراق(الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية) – ترجمة عفيف الرزاز الطبعة الثانية- مؤسسة الأبحاث العربية بيروت – ١٩٩٥ ص ١٤٨

٤٨-د علي وتوت – م س ذ – ص ٢٦٠

٤٩-انظر: ليث الزبيدي - م س ذ - ص ٣٠٩ كذلك صلاح سعد الله - المسألة الكردية في العراق- دار المثنى- بغداد ٢٠٠٣ ص ٨٩

٥٠- المصدر نفسه - ص ٢٢٨

٥١-محمد الدرة ثورة الموصل القومية – فصل في تاريخ العراق المعاصر – مكتبة اليقظة العربية – بغداد ١٩٨٧م ص ص ٢٨- ٢٩

٥٢-لمزيد من المعلومات انظر :سالم توفيق ألنجفي – الاستبداد في نظام الحكم في العراق – مركز دراسات الوحدة العربية – ملف الاستبداد في أنظمة الحكم العربية – بيروت ٢٠٠٥م ص ص ٤٦٨- ٤٦٩

٥٣- احمد موسى جياد – النفط وموازنة الطاقة – النفط والتنمية العدد٣ لسنة ١٩٧٧م ص ص ٥٨- ٥٩

٥٤-د ليث الزبيدي – م س ذ – ص ٣٠١

٥٥- سوسن عبد العزيز – م س ذ – ص ٦٨

٥٦- الجمهورية العراقية – وزارة العدل – مجموعة القوانين والأنظمة لسنة ١٩٥٨- ١٩٥٩- ١٩٦٠ القسم الثاني ص ١٩٤ ، القسم الأول ص ٥٤٥ ، القسم الأول ص ٥

٥٧-انظر محمد حسنين هيكل- حرب الخليج- أوهام القوة والنصر- مؤسسة الأهرام- القاهرة ١٩٩٢م ص ص ٧٥-٧٦

٥٨- د ليث الزبيدي م س ذ – ص ٤٠٥

٥٩- د خليل إبراهيم – د جعفر عباس م – س – ذ – ص ٢١٦

اكتفائيةالامن الانساني والقومي للدولة العراقية الحديثة ١٩٢١-١٩٦٣م---خلاصة البحث

اضحى موضوع تمتع الافراد والجماعات بقدر مناسب من الامن الانساني وخاصة في مضمونه المادي(السكن ، التعليم ، الصحة ، الزواج وتكوين الاسرة ، الاطمئنان على مستقبل الاطفال ، العمل والارتزاق ، التمتع بحرية الرأي والتعبير للمشاركة في انتخاب الممثلين في الهيئات السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية والرقابية) مهما في تحويل المجاميع البشرية الى قوة فاعلة ورأسمال اجتماعي يلعب الدور الرئيسي في تدعيم الامن القومي للدولة ، والعكس من ذلك يؤدي الى خلق بؤر توتر وصراعات داخل المجتمعات تعجز عن تقديم الواجب المطلوب لحفظ الامن الداخلي والخارجي تزداد سوءا عند تنافر ثقافات الكتل البشرية لتخلق منافذ يتغلغل من خلالها التدخل الاقليمي والدولي بمصالحهم المختلفة والتي تلحق الضرر البالغ الخطورة بمصالح الشعوب ومصائر دولها. ان العلاقات الدولية في عالم القرن الحادي والعشرين بتفاعلاتها وتدفقاتها في حقول الاقتصاد والبيئة والثقافة والتعليم والزراعة والتكنولوجيا والسياسة والسلم والامن الدوليين تؤكد على ان المجتمعات المتصدعة في امنها الانساني تشكل تحديات وتهديدات للامن الاقليمي والدولي معا . ولهذا جاء بحثنا المتواضع هذا ليسلط الضوء على مسألة تكرر تصدع الامن القومي للدولة العراقية منذ قيامها في عام ١٩٢١م ولغاية الان حيث وجدنا من خلال خطة الدراسة بأن غياب قدرا مقبولا من الاكتفائية للامن الانساني للعراقيين لعب دورا مهما في ذلك من خلال تمحور الفرد حول القبيلة والطائفة والعرق كمحاولة لتعويض عجز انظمة الدولة في اشباع حاجاته الضرورية والغريزية . قسم البحث الى ١-فترة ماقبل قيام الدولة الحديثة ٢-فترة العهد الملكي ٣- فترة الانقلابات العسكرية واوهام الشرعية الثورية . واثر كل ذلك الكم الهائل من التصدع الامني الانساني للعراقيين لاستقطاب الاحتلال العسكري الاجنبي بعد انهيار الامن القومي وانهيار نظم وتشكيلات دولة عاجزة .

.

م. رعد قاسم صالح/ **مركز المستنصرية للدراسات الدولية والعربية**

٢٠١٠/٥/١٠م